

دور لجان التدقيق في تطبيق الحوكمة في المؤسسات

بلحاج بن زيان جميلة⁴⁵،
Belhadj Benziane Djamilia 1

جامعة تيسمسيلت(الجزائر): مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة؛ -djamila.benziane@cuniv-
tissemsilt.dz:

الملخص:

هدفنا من خلال هذه الدراسة الى ابراز عدة جوانب لكل من الحوكمة ولجان التدقيق، كما سعينا الى تبيان العلاقة الوثيقة والمتكاملة بين كل من الحوكمة ولجان التدقيق، إذ تسعى لجان التدقيق لجعل الحوكمة أكثر فاعلية. كلمات مفتاحية: الحوكمة، لجان التدقيق، المؤسسة.

مقدمة:

مع تطور المؤسسات الاقتصادية وتعقد عملها أكثر وأكثر وكبر حجمها من جهة ثانية، كل هذا دفع بضرورة إنشاء لجان التدقيق، من أجل الحفاظ على أصول وممتلكات المساهمين وزيادة استثماراتها، اذ تعتبر لجان التدقيق كأداة فعالة للرقابة حول عدالة القوائم المالية، وإعداد تقرير نهائي حول صدق وشرعية القوائم المالية ما يمنح للمتعاملين مع المؤسسات الثقة والمصداقية.

فبعد حدوث العديد من الأزمات والتي كانت أهم أسبابها هو الاختلاسات والفساد، كل هذا انبثق عنه مصطلح الحوكمة، من أجل إيجاد آلية لعمل المؤسسات ويحد من التجاوزات، فجاءت الحوكمة بوضع مجموعة من القوانين والأنظمة من اجل الالتزام بالسلوك المني، فكل من لجان التدقيق والحوكمة تسعى لتفعيل الرقابة والقضاء على التجاوزات.

ومن هنا ينبثق التساؤل التالي:

مادور لجان التدقيق في تطبيق الحوكمة في المؤسسات؟

أهداف البحث: هدفنا من هذا البحث هو:

- تعريف الحوكمة.
- تعريف التدقيق.

منهج البحث: حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية وتحليلها اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي لتغطية جوانب الموضوع، وتم تقسيم هذا البحث إلى:

- أولا ماهية الحوكمة.
- ثانيا ماهية التدقيق

1. ماهية الحوكمة:

أ. تعريف الحوكمة: مصطلح الحوكمة هو مصطلح فرض نفسه بعد العديد من الانهيارات الأزمات التي عرفها العالم والتي كانت سببا في ولادة هذا المصطلح، ولقد تعددت تعاريف الممنوحة لهذا المصطلح نذكر منها:

يرى البعض أنها: "مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط Discipline والشفافية Transparency والعدالة Fairness وبالتالي تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الشركة فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل" (بوسلمة، 2018، صفحة 51)

عرفت المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، في نشرتها الصادرة عام 2004، الحوكمة على أنه: "نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال ورقابته، حيث أن الحوكمة تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في شركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين وغيرهم، من ذوي المصالح الآخرين، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات لشؤون الشركة المساهمة، وبهذا الإجراء فان الحوكمة تعطي الهيكل الملائم، الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والعمل على مراقبة الأداء". (تلاحمة، صفحة 18)

هناك عدة معاني لحوكمة الشركات، والتي تتمثل في: (عثمان وبن شارف)

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
- تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمدراء والمساهمين وأصحاب المصالح.
- التأكيد على أن الشركات يجب أن يتم إدارتها في صالح المساهمين.
- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والمساهمين.

ب. خصائص حوكمة الشركات: تتميز حوكمة الشركات بالميزات التالية: (فائزة وبواشيرة، 2018، صفحة 23)

- الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية: تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث.
- الاستقلالية: لا توجد تأثيرا غير لازمة نتيجة ضغوط.
- المساءلة: إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.
- العدالة: يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.
- المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

ت. أبعاد الحوكمة: هناك ثلاث أبعاد للحوكمة متمثلة فيما يلي: (السنوسي وعلي حجازي، 2020، صفحة 253)

- الشفافية: التي تعني تقديم المعلومات الصادقة والموضوعية وبكل أمانة، وتساهم في عملية اتخاذ القرار بالوقت المناسب والصحيح بالنسبة لجميع الأطراف الداخلية والخارجية بالنسبة للمنظمة.
- العدالة: وهي احترام الحقوق العائدة لأصحاب المصلحة في المنظمة، وتوزيع المهام والمسؤوليات بين العاملين على أساس العدل والمساواة بينهم.
- الاستقلالية: ويجب أن تشمل عمليات الإشراف والرقابة على المنظمة من قبل جهة مستقلة غير خاضعة لإدارة المنظمة، ويمكن أن ينبثق عن أعضاء مجلس الإدارة لجنة تدقيق مستقلة غير خاضعة لإدارة المنظمة، تتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، للإشراف على رقابة التقارير الإدارية والمالية.

ث. أهمية حوكمة الشركات: تظهر أهميتها في النقاط التالية: (العبيبي، 2012، صفحة 17)

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات والعمل على القضاء عليه بشكل كبير.
 - محاربة الانحرافات وخاصة التي يشكل وجودها تهديدا لمصالح كافة الأطراف، ويصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال.
 - تقليل الخطأ إلى أدنى قدر ممكن واستخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء وبالتالي يجنب الشركات تكاليف وأعباء هذه الأخطاء.
 - تحقيق أعلى قدر ممكن لفاعلية مدققي الحسابات الخارجيين الذين يتمتعون بالاستقلالية في إبداء الرأي في أعمال الإدارة.
 - تحقيق الإفادة القصوى والفعالية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية وربط الإنفاق بالإنجاز.
- ج. أهداف حوكمة الشركات: حددت المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي تمثلت فيما يلي: (نوري وعلي خلف، صفحة 16)
- تحسين أداء الشركات.
 - وضع الأنظمة الكفيلة بمعالجة الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وأدائيا وأخلاقيا.
 - وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركات وأعضاء مجلس إدارتها.
 - وضع أنظمة لإدارة الشركة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل الحقوق والمسؤوليات فيما بين (المشاركين) مجلس الإدارة والمساهمين.
 - وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة لتحقيق أهدافها.
- ح. الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات: هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتأثر في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة وتحدد على درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وهي: (خديجة وجمال، 2016، صفحة 158)
- المساهمون: أصحاب الأسهم يعملون على تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.
 - مجلس الإدارة: يقوم برسم السياسات العامة للمؤسسة باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة، بالإضافة إلى الرقابة على أداءهم كما يقوم بهيكله مختلف اللجان التابعة والتي تلعب دورا مهما في تفعيل دور الحوكمة في استقرار المؤسسات ومنها لجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر.
 - الإدارة: هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعلي إلى المجلس، كما انه هي المسؤولة عن تعظيم الأرباح بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها.
 - أصحاب المصلحة: هم مجموعة من الأطراف لهم مصلحة داخل المؤسسة مثل: الدائنين، الموردين، العمال، الموظفين، وقد تكون مصالحهم في بعض الأحيان متعارضة.
- خ. محددات الحوكمة: هناك مجموعتين من المحددات الداخلية والخارجية والتي تتمثل في: (غادر، 2012، صفحة 16)

- المحددات الداخلية: تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المنظمة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

- المحددات الخارجية: تشير إلى المناخ العام لاستثمار الدولة وتشمل ما يلي: (الله و مطي، 2013، صفحة 107)

• كفاءة القطاع المالي وتوفير التمويل اللازم للمشروعات (البنوك، أسواق رأس المال).

• القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل: قوانين أسواق رأس المال والبنوك.

• درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج.

• كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في أحكام الرقابة على البنوك بالإضافة إلى الجمعيات التي تضع ميثاق

شرف للعاملين في السوق مثل: المراجعين والمحاسبين والمحامين.

تكمن أهمية المحددات الخارجية في اعتبار أن وجودها يضمن تنفيذ القواعد والقوانين التي تعمل على

حسن إدارة البنوك مما يقلل التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص بالمؤسسة.

د. المقومات الأساسية لحوكمة الشركات: حتى تكون حوكمة الشركات فعالة وتضمن سيرورة عملها لا بد من توفر

أربع مقومات أساسية تتمثل في: (درويش، 2007، صفحة 36)

- الإطار القانوني: والمسؤول عن تحديد حقوق المساهمين واختصاصات كل طرف من الأطراف الأساسية

المعنية بالشركة وبصفة خاصة المؤسسين والجمعية العمومية للمساهمين والمساهم الفرد ومجلس الإدارة

ولجانته الرئيسية ومراقب الحسابات، وكذا عقوبات انتهاك هذه الحقوق والتقصير في المسؤوليات وتجاوز

تلك الاختصاصات، كما يجب أن يحدد الإطار القانوني للحوكمة الجهة الحكومية المنوط بها مراقبة تطبيق

إجراءات الحوكمة، ولا يجب لأن يترك نظام الحوكمة بكامله للشركات واعتباره شأنًا داخليًا لها، لأنه لن

يختلف حينئذ عن نظام الرقابة الداخلية ولن يحقق أهداف الحوكمة، فالرقابة الداخلية ليست صمام

أمان من الغش والاختيال في الشركات، خاصة أنه توجد أدلة على الاتجار بقوانين الشركات.

- الإطار المؤسسي: وهو الإطار الذي يتضمن المؤسسات الحكومية الرقابية المنظمة لعمل الشركات، مثل الهيئة

العامة لسوق المال، والرقابة المالية للدولة والبنوك المركزية والهيئات الرقابية والهيئات الغير الحكومية

المساندة للشركات دون استهداف الربح كالجمعيات المهنية والعلمية المعنية والجمعيات الأهلية المعنية

كجمعية حماية المستهلك، وكذلك المؤسسات الغير الحكومية الهادفة للربح مثل شركات ومكاتب المحاسبة

والمراجعة والمحاماة والتصنيف الائتماني والتحليل المالي وشركات الوساطة في الأوراق المالية وغيرها، ولا يقل

دور المؤسسات العلمية كالجامعات أهمية عن دور تلك المؤسسات إذ يقع عليها عبء تطوير نظم الحوكمة

ونشر ثقافتها، وينبغي أن تقوم جميع هذه المؤسسات بأدوارها بكفاءة وأمانة ونزاهة وشفافية من أجل صالح

الشركات والاقتصاد القومي عامة.

- الإطار التنظيمي: يتضمن عنصرين هما: النظام الأساسي للشركة والهيكل التنظيمي موضحا عليه أسماء

واختصاصات رئيس وأعضاء ولجان مجلس الإدارة وكذلك أسماء واختصاصات المديرين التنفيذيين.

- روح الانضباط والجد والاجتهاد والحرص على المصلحة العامة للشركة، وتشجيع جميع العاملين فيها على

المساهمة الفاعلة بكامل الإمكانيات في تحسين أدائها وتعظيم قيمتها وقدراتها التنافسية وذلك بنشر ثقافة

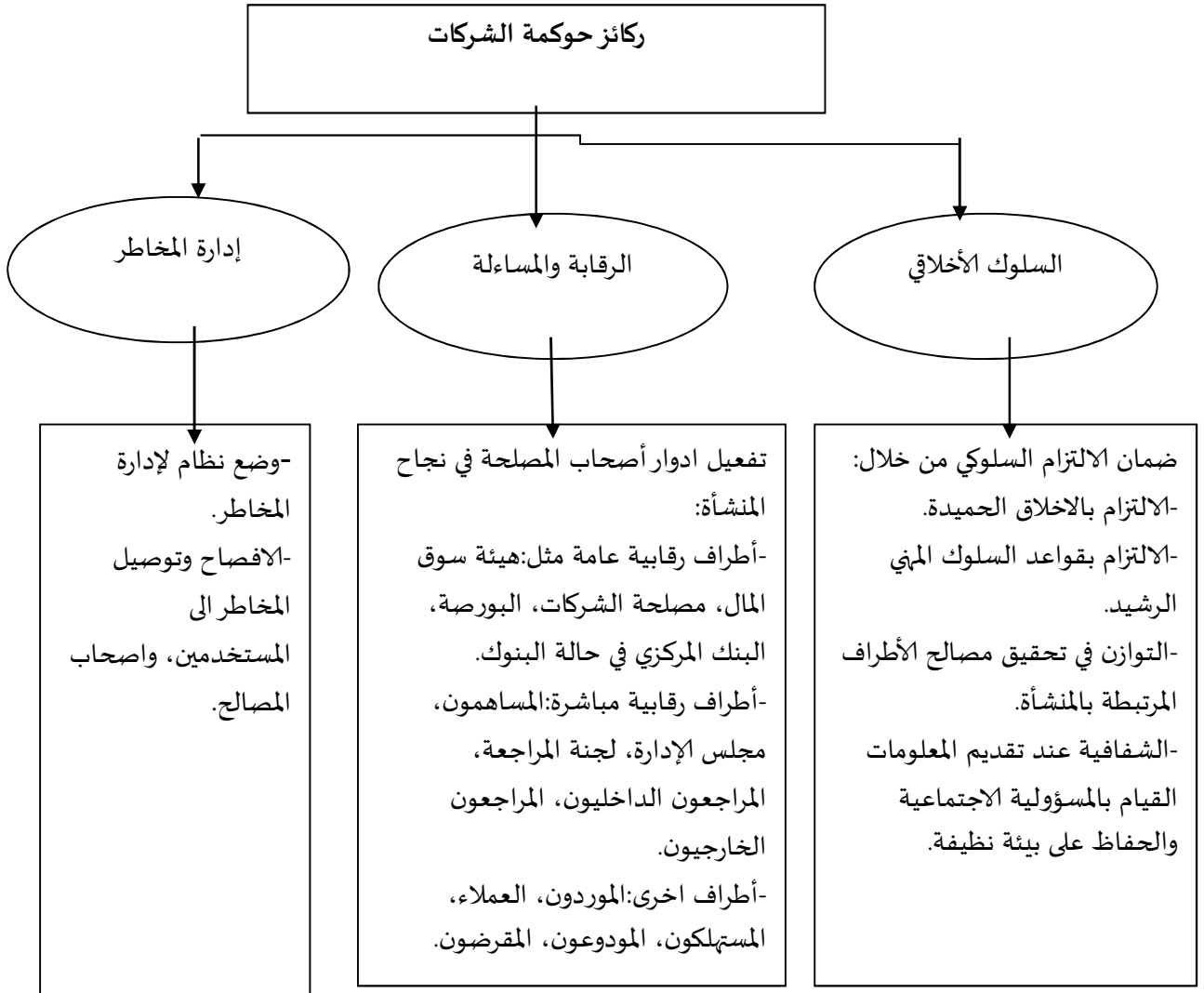
الحوكمة في الشركة، والعمل على تفعيلها قدر الإمكان.

د. مبادئ حوكمة الشركات: تتمثل في المبادئ التالية: (لخضر، 2018، صفحة 405)

- الإنصاف: ويقصد به كل الحقوق والواجبات الخاصة بالاطراف الشريكة، وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بهم، والتي يجب ان توزع بصورة منصفة.
- الشفافية: أن تكون كل الحقوق والواجبات، وكذا الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عنها واضحة وصريحة.
- المساءلة: حيث تكون مسؤولية كل طرف محددة على حدى، بواسطة اهداف محددة وغير متقاسمة.
- المحاسبة: تعني ان كل طرف شريك يكون محاسبا امام طرف الاخر عن الشيء الذي هو مسؤول عنه.
- فحتى تكون الحوكمة جد فعالة لا بد ان تطبق هذه المبادئ الأربعة لأنها مترابطة فيما بينها، فحتى نصل للتكامل لا بد من الحرص على تطبيقها معا.
- رغم هذا هناك من يرى أن المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات تتمثل في المبادئ التالية وهي الصادرة عن المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والمثثلة فيما يلي:
- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات: ينبغي على إطار حوكمة الشركات ان يشجع على شفافية وكفاءة الاسواق المالية وان يكون متوافقا مع احكام القانون وان يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: ويشير مبدا حقوق المساهمين إلى ان يكفل اطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين وتأمين اساليب تسجيل الملكية ونقل او تحويل ملكية الأسهم والحصول على المعلومات الخاصة بالشركة والمشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- المعاملة المتساوية للمساهمين: وتعني المساواة بين حملة الاسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من اي عمليات استحواذ او دمج مشكوك فيها، أو من الانجاز في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.
- دور أصحاب المصالح: ينبغي أن يعترف نظام حوكمة الشركات بحقوق مختلف أصحاب المصلحة، وفقا للقانون الساري أو وفقا للاتفاقيات المتبادلة، ويشجع التعاون الفعال بين حوكمة الشركات ومختلف أصحاب المصلحة بهدف خلق الثروة ومناصب شغل، وضمان استمرارية المؤسسات ذات الصحة المالية.
- الافصاح والشفافية: ينبغي على اطار حوكمة الشركات ان يضمن نشر المعلومات الصحيحة، في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، لاسيما الوضع المالي، النتائج، المساهمون وحوكمة الشركة.
- مسؤوليات مجلس الادارة: ينبغي على حوكمة الشركات أن تؤمن قيادة استراتيجية للمؤسسة ورقابة فعلية للتسيير من قبل مجلس الادارة وكذلك مسؤولية وامانة مجلس الادارة تجاه الشركات ومساهميها، ومن ثم فان الحوكمة تعمل على :

- تحديد صلاحيات مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين.
 - تحديد واجبات مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين.
 - تحديد طرق اختيار أعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين.
 - تحديد الدور الرقابي والاشرافي لمجلس الإدارة على أعمال والمديرين التنفيذيين بالشركة.
- ر. ركائز حوكمة الشركات: ترتكز حوكمة الشركات على ثلاث عناصر هي: (القادرو حمو، 2009، صفحة 04)

- السلوك الأخلاقي، أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمنشأة والشفافية في عرض المعلومات المالية.
 - تفعيل دور اصحاب المصلحة مثل الهيئات الإشرافية العامة والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة والأطراف الأخرى المرتبطة بالمنشأة.
 - إدارة المخاطر.
- والشكل الموالي يوضح هذه الركائز:



المصدر: بريش عبد القادر، حمو محمد، مداخلته بعنوان: البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من اثار الازمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص4.

2. لجان التدقيق:

أ. تعريف:

عرفتها الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين 1992 بأنها " لجنة مكونة من مدراء المؤسسة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتتخلص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المدقق الخارجي، ونطاق ونتائج التدقيق، وكذلك الرقابة الداخلية للمؤسسة، وجميع

المعلومات المالية المعدة للنشر". (الله ع.، دور لجنة التدقيق في تدقيق حوكمة المؤسسات، 2017، صفحة 04)

عرفها (Knapp) على أنها لجنة تتكون من 3 إلى 5 أعضاء من المدراء الغير التنفيذيين هدفها التحقق من سلامة القوائم المالية ومتابعة الرقابة الداخلية والتوصية بترشيح وتحديد أتعاب المدقق الخارجي. (حسينة وبوطلاعة، 2021، صفحة 200)

تعد لجان التدقيق إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة بوصفها تطوير لعملية التدقيق، إذ تهدف هذه اللجنة إلى تدعيم مصداقية القوائم والتقارير المالية السنوية وجودة المعلومات للمستخدمين، وعليه فان لجنة التدقيق مكونة من عدد من الأشخاص مختارين من بين أعضاء مجلس إدارة منظمة، وتتكون من ثلاثة الى خمسة أعضاء وقد تمتد إلى سبعة. (خوشناو، 2016، صفحة 06)

يمكن تعريف لجنة التدقيق على انه عبارة عن هيئة مكونة من مجموعة من الأعضاء من 3" إلى 5 أعضاء لتصل في بعض الحالات إلى 7 أعضاء، هدفها التحقق والتأكد من صحة القوائم المالية.

ب. تشكيل ومؤهلات أعضاء لجنة التدقيق:

- تشكيلة لجان التدقيق: تتشكل لجنة التدقيق من عدد من أعضاء مجلس الإدارة في الغالب ثلاثة أعضاء على الأقل إلى خمسة أعضاء بحيث يكون أعضاؤها مستقلين (غير تنفيذيين) ويمتلك احد أعضائها على الأقل خلفية مالية أو محاسبية، وتشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها. (عمر، 2013، صفحة 270)

ونشير إلى أنه يمكن أن يختلف عدد أعضاء لجان التدقيق باختلاف الدول والتوجهات والأغراض الخاصة لكل دولة، بالإضافة إلى طبيعة وحجم نشاط المؤسسة، ويجب أن تجهز لجنة التدقيق بالشكل الذي يمكنها من الوفاء بالتزاماتها. حيث يتضمن هذا التجهيز عملية الاختيار والتدريب وتنمية المهارات والسماح بالحصول على المعلومات اللازمة، وفي هذا الصدد يمكن للمؤسسات تحديد مجموعة من المؤهلات والكفاءات التي تطبق على كل عضو لجنة مراجعة.

- رئيس اللجنة: على رئيس لجنة التدقيق:
- أن يكون مسؤولاً أمام مجلس الإدارة عن حسن سير أنشطة اللجنة.
- القيام بتحضير وتقديم الأجنحة السنوية لاجتماعات اللجنة وعرضها على كافة أعضاء اللجنة لكي تتم الموافقة عليه.
- القيام بوضع خطة العمل السنوية لكل اجتماعات اللجنة والأنشطة المقترحة الخاصة بعمل اللجنة، بعد التشاور مع مجلس الإدارة وأعضاء آخرين في لجنة التدقيق.
- منح الإذن أو الطلب من أعضاء آخرين في المجلس أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية
- ت. مهام لجنة التدقيق: تتولى لجنة التدقيق القيام بالمهام التالية: (الحايك و محمد فوزي، 2012، صفحة 445)

مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه لشروط الهيئة وعدم وجود ما يؤثر على استقلالته ومدى تأثير أية أعمال أخرى يقوم بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية.

- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته، ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة مراسلات الشركة بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

- دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الغدارة وتقديم التوصيات بشأنها، مع التركيز على أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة، وأي تغير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق او نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات.
- دراسة خطة عمل مدقق الحسابات والتأكد من أن الشركة توفر المدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.
- دراسة وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية والاطلاع على تقييم المدقق الخارجي لهذه الإجراءات، والاطلاع على تقارير الرقابة الداخلية ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمر المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
- التأكد من عدو وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- أي أمور أخرى يقرها مجلس الإدارة.
- ث. الوظائف الرئيسية للجان التدقيق: تتمثل الوظائف الرئيسية للجان التدقيق حسب ما ورد في الدراسة التي قام بها collier عام 1991 على لجان التدقيق في المملكة المتحدة، والتي استخدم في عينته أكثر من 250 شركة فضلا عن 50 مؤسسة مالية وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تزايد مستمر في عدد الشركات المستخدمة للجان التدقيق، كما أن هناك ثبات في الوظائف والإجراءات التي تقوم بها هذه اللجان والمتمثلة بالاتي: (العاني، 2005، صفحة 71)

- الوظائف الخاصة بالتدقيق الداخلي: هناك مجموعة من الوظائف تتمثل فيما يلي:
 - دراسة مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية.
 - فحص وتخطيط أهداف إدارة التدقيق الداخلي.
 - تقويم مدى كفاية الموارد المخصصة للتدقيق الداخلي.
 - مناقشة المدققين الداخليين في السلبيات التي تم اكتشافها أثناء أداء عملهم.
 - التأكد من أداء واستقلال إدارة التدقيق الداخلي.
- الوظائف الخاصة بالتدقيق الخارجي: تتمثل في:
 - مناقشة المدققين في المشاكل التي واجهتهم أثناء أداء عملية التدقيق.
 - مناقشة توصيات وملاحظات وتعليقات المدققين.
 - مناقشة آراء المدققين حول نظام الرقابة الداخلية.
 - دراسة العوامل المؤثرة على استقلاليتهم.
- الوظائف الخاصة بالتقارير المالية السنوية:
 - فحص السياسات والإجراءات المستخدمة وأهم التغييرات التي حدثت خلال السنة.
 - مراجعة التقارير المالية السنوي والمؤقتة.

كما قام collier بتحديد مجموعة ممن الإجراءات التي تساعد هذه اللجان على أداء تلك الوظائف بفاعلية اكبر كتوفير المعلومات والبيانات اللازمة وتحقيق التواصل المستمر مع المدققين الداخليين والخارجيين وتحديد

الأهداف والواجبات والصلاحيات والتخصصات مع اختيار الكفاءات المناسبة لرئاسة وعضوية هذه اللجان وضمان استقلاليتهم واستمراريتهم.

- ج. ركائز لجنة التدقيق: تعتمد لجان التدقيق على الأساسيات والركائز التالية:
- استقلالية أعضاء لجان التدقيق: تعتبر الاستقلالية أحد الشروط الهامة الواجب توافرها في أعضاء لجان التدقيق، حيث يعتبر عضو لجنة التدقيق غير مستقل حسب تعليمات الإدراج في بورصة ناسداك إذا توفر لديه واحدا مما يلي: (دهمش)
 - إذا كان موظفا لدى الشركة التي هو عضو لجنة تدقيق فيها أو إحدى الشركات التابعة لها في السنة الحالية أو السنوات الثلاث السابقة.
 - إذا قبل تعويضاً من الشركة التي هو عضو لجنة تدقيق فيها أو إحدى الشركات التابعة لها يزيد عن 60 ألف دولار أمريكي خلال السنة المالية السابقة، باستثناء التعويض المستلم لكونه عضو مجلس إدارة أو من نظام التقاعد أو التعويضات غير الاختيارية.
 - إذا كان أحد أفراد العائلة المباشرين موظفاً كمديراً تنفيذياً لدى الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
 - إذا كان شريكاً، أو من حملة الأسهم المسيطرين أو أن يكون مديراً تنفيذياً لأحد مؤسسات الأعمال الهادفة للربح والتي قامت الشركة، التي هو عضو لجنة تدقيق فيها، باستلام أو دفع مبالغ تزيد عن 5 بالمائة من إجمالي الإيرادات الموحدة لتلك السنة أو 200 دولار أمريكي، أيهما أكثر خلال السنوات الثلاث السابقة.
 - إذا كان موظفاً بوظيفة تنفيذية لمؤسسة أخرى وفي الوقت ذاته يعمل أحد التنفيذيين في الشركة التي هو عضو لجنة تدقيق فيها بلجنة التعويضات بتلك المؤسسة.
 - اجتماعات لجنة التدقيق: نصت التشريعات والقوانين على وجود اجتماعات للجنة التدقيق لمناقشة بعض الأمور والقضايا الخاصة بسير العمليات، فيجب أن تجتمع اللجنة دورياً، على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات سنوياً، واجتماعات لجنة التدقيق تعتبر أداة مهمة للتحقق من أن أعضاء اللجان ينجزون المهام الموكلة إليهم تجاه المؤسسة.
 - الخبرة المالية للجنة التدقيق: إن تعقد الأدوات المالية الحالية، وتعقد هياكل رأس مال المؤسسات، وظهور صناعات جديدة، والتوجه نحو معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالية كلها توضح أهمية وجود أعضاء لجنة التدقيق مؤهلين تأهيلاً علمياً مناسباً، ويمتلكون الخبرة العملية الكافية. كما أن خبرة أعضاء لجان التدقيق مهمة لمساعدتهم في التعامل مع المدققين الخارجيين، إضافة إلى أعضاء لجان التدقيق يتفهمون مسؤوليات وواجبات المدقق وخصوصاً الحاصلين على الشهادات المهنية اللازمة. (نبيل و جربو، 2019، صفحة 115)
 - خبرة لجنة التدقيق: قدم قانون SOX (2002) تعريفاً للعضة للخبر بأنه ذلك العضو الذي يتوفر فيه مجموعة من الصفات وهي القدرة على فهم وتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، الخبرة في إعداد ومراجعة وتحليل القوائم المالية، القدرة على فهم إجراءات الرقابة الداخلية التي تحكم في إعداد القوائم المالية، والدراية بالدور والمسؤوليات الملقاة على لجنة التدقيق، ولا بد من توفر الخبرة في لجنة التدقيق للدور الحيوي الذي تلعبه وخاصة فيما يتعلق بجانب منع سوء الإدارة عن طريق التقليل من عمليات الاحتيال عند إعداد التقارير المالية للمنشأة، وتعتبر أحد الأركان المهمة للحصول على تقارير تدقيق تتصف بالجودة وبسلامة الإفصاح عن المعلومات في التقارير، وذلك لانعكاس الأثر الإيجابي لخبرة لجنة التدقيق على جودة تقرير المدقق الخارجي. (السريجي، 2019، صفحة 136)

3. لجان التدقيق والحوكمة:

هناك علاقة وثيقة بين الحوكمة ولجان التدقيق فلكل مهامه الا أن كل منهما مكمل للآخر، فالحوكمة أصبحت ضرورة حتمية لابد منها، وتلعب لجنة التدقيق دور فعال في المؤسسة. وكلاهما يهدفان للقضاء على الفساد والغش والتلاعبات.

أ. دور لجان التدقيق في حوكمة الشركات: تعتبر لجنة التدقيق لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة إذ تساعد في القيام بمهامه، إذ تتمثل العلاقة بين لجنة التدقيق ومختلف الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات وفقا لمهام لجنة التدقيق في إطار حوكمة الشركات كالاتي: (طحلاوي، 2018، صفحة 40)

- دور لجان التدقيق مع مجلس الإدارة: نتيجة تزايد الأعمال والضغوطات على مجلس الإدارة وتعدد المسؤوليات التي تقع عليها أدى إلى خلق لجان منبثقة عن مجلس الإدارة، ومنها لجان التدقيق، حيث تقوم هذه اللجان بتحمل بعض الضغوطات والمسؤوليات وبصفة خاصة فيما يتعلق بالأمر المحاسبية والمالية، وفي حالة وجود لجنة التدقيق في الشركات يقوم مجلس الإدارة بإحالة بعض المهام والمسؤوليات لهذه اللجان من اجل التفرغ لمسؤوليات أخرى، ويجب أن تحصل لجنة التدقيق على التفويض من مجلس الإدارة حتى تستطيع القيام بالرقابة على أعمال الإدارة العليا، ومنعها من محاولة إخفاء أية معلومات.

- دور لجان التدقيق مع المديرين التنفيذيين في الشركات: يجب أن لا يكون هناك تداخل بين أعضاء لجنة التدقيق والمديرين التنفيذيين، بمعنى أن يكون جميع أعضاء لجان التدقيق من غير التنفيذيين. وذلك من اجل المحافظة على استقلالية اللجان، حتى تستطيع أن تقوم بمهامها ومسؤولياتها.

ويجب على المدير التنفيذي أن يقوم بتوفير المعلومات اللازمة للجان التدقيق، وكذلك لا يستطيع أعضاء لجان التدقيق أن يقوموا بالتدخل في عمل الإدارة، أو القيام بإنجاز بعض المهام والمسؤوليات واتخاذ القرارات بدلا منها، وهي غير مسؤولة عن إدارة الشركة، إنما في المتابعة والرقابة.

ب. إجراءات لجان التدقيق لتحسين وتفعيل الحوكمة: الإدارة العليا ومدراء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة التدقيق مسؤولون عن الحفاظ على جودة وسلامة القرارات المتخذة والمعلومات المبلغ عنها والرسائل التي يتم إرسالها إلى أصحاب المصلحة خلال فترات الضغط الاقتصادي أو التشغيلي، لذا يجب أن تكون لجان التدقيق يقظة وسريعة التحرك ومستقلة ومنضبطة ومتفاعلة، نوصي بستة إجراءات لتحسين دورها الحاسم في الحوكمة والرقابة وتوليد القيمة طويلة الأجل في أوقات الأزمات، والتي تدخل ضمن الدروس التي تم اكتسابها من جائحة كوفيد19 العالمية:

- البقاء على اطلاع.
- التواصل والتعاون.
- الاستفادة من الخبرات المتاحة.
- تعزيز التحسين المستمر.
- التفكير بشكل شامل.
- تبني التكنولوجيا.

قد يتطلب اعتماد هذه التوصيات تقوية وتنقيح ترتيبات الحوكمة وتحسين أنشطة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

ت. الآثار الحوكمية الايجابية للجان التدقيق: تتمثل آثار لجنة التدقيق الداعمة لحوكمة الشركات فيما يلي: (علي و فيحاء عبد الله، 2017، صفحة 93)

- تساهم لجنة التدقيق في تدعيم جودة أداء التدقيق من خلال تدعيم استقلالية المدقق الخارجي، والعمل على تنفيذ اقتراحاته.
 - يؤدي وجود لجنة التدقيق إلى تدعيم مركز الشركة الاقتصادي من خلال تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات المالية الكافية والملائمة لتحسين قرارات المجلس في إدارة شؤون الشركة.
 - ومن ناحية أخرى فإن وجود لجنة التدقيق في الشركة من شأنه أن يعمل أيضا على زيادة فعالية الرقابة الداخلية في الشركة.
 - يؤدي وجود لجان التدقيق إلى زيادة ثقة أصحاب المصلحة في الشركات باليات تعيين وعزل والتحديد للمدقق الخارجي.
 - تساهم لجان التدقيق في زيادة اطمئنان أصحاب المصلحة في الشركات على خلو القوائم المالية من الغش.
 - كما تساهم لجنة التدقيق في مساعدة الإدارة على تصميم وإعداد إستراتيجية فعالة لإدارة المخاطر المختلفة والتحقق من وجود نظام مناسب لإدارتها. (الله ع، دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة المؤسسات، 2017، صفحة 249)
- خاتمة: كل من الحوكمة والتدقيق يهدفان لقضاء على الغش والاختلاسات والسرقة والتجاوزات، فهما هدفان متكاملان، لأن كل منهما يسعى للحفاظ على أموال المتعاملين مع المؤسسة سواء المساهمون الدائنون...، لذا حتى تكون المؤسسة قوية وتضمن استمراريتها لأبد أن تطبيق كل من التدقيق والحوكمة وان تكامل بينهما لضمان نجاحها وحتى يكونا جدار حماية لها.

قائمة المراجع:

- أحمد فيصل خالد الحايك، و أبو الهيجاء محمد فوزي. (جوان ، 2012). خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الاردنية. الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، 20 (02).
- إدريس وائل السنوسي، و هيثم علي حجازي. (2020). أثر الحوكمة المؤسسية في تحقيق الميزة التنافسية(دراسة تطبيقية لدى المشافي الخاصة في مدينة عمان). المجلة الاقتصادية العالمية للاقتصاد والاعمال .
- أريج عبد القادر نجيب طحلاوي. (2018). مدى تطبيق لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية لمبادئ الحوكمة(رسالة ماجستير). نابلس، كلية الدراسات العليا، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- الدروس المكتسبة من جائحة كوفيد-19 العالمية، . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 28 أوت ، 2020، من <https://www.ifac.org/who-we-are/advisory-group/professional-accountancy-organization-development-advisory-group>.
- أوصيف لخضر. (ديسمبر ، 2018). دور حوكمة الشركات في معالجة مشاكل نظرية الوكالة. أبحاث اقتصادية وإدارية (24).
- بتول محمد نوري، و سلمان علي خلف. (بلا تاريخ). حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة. صفحة العراق.
- بتول محمد نوري، و سلمان علي خلف. (بلا تاريخ). حوكمة الشركات ودورها في خفض مشكل الوكالة. صفحة العراق .

بريش عبد القادر، و محمد هو. (20-21 أكتوبر، 2009). البعد السلوكي والاخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الازمة المالية العالمية. صفحة سطييف .

بوفليح نبيل، و صارة جربو. (جوان، 2019). دور لجان التدقيق في دعم وتحسين حوكمة الشركات. المنهل الاقتصادي، 02 (01).

دراسة عينة من) دور خصائص لجان التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية. (30 ديسمبر، 2021). م. بوطلاعة & ب. ب. س. حسينة (01) 08، الباحث الاقتصادي. (ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر

حكيمه بوسلمة. (ديسمبر، 2018). حوكمة الشركات كالية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة - تجربة ماليزيا أمودجا. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 02 (02).

خالد إبراهيم تلاحمة. (بلا تاريخ). حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين: النظرية والتطبيق. المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية، 04 (03).

دراسة في قسم الشركات) دور لجان التدقيق في زيادة مصداقية التقارير المالية لتحديد وعاء ضريبة الدخل. (19 جوان، 2016). ع. ب. خوشناو (اريل/المديرية ضريبة الدخل

خير الدين وصيف فائزة، و مراد بواشرية. (2018). إشكالية عدم تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر. الميادين الاقتصادية، 01 (01).

سلطان علي احمد السريحي. (20 فيفري، 2019). أثر خصائص لجنة التدقيق في جودة تقرير المدقق الخارجي في الجمهورية اليمنية(دراسة ميدانية). العلوم الاقتصادية والإدارية، 20 (02).

شريف عمر. (25-26 نوفمبر، 2013). لجان التدقيق كاحد متطلبات إرساء نظام الحوكمة ومحاربة الفساد في الشركات.

صفاء احمد محمد العاني. (2005). دور لجان التدقيق في تعزيز أداء واستقلالية المدقق الداخلي. الإدارة والاقتصاد (54).

أثر الأليات الداخلية للحوكمة على اداء البنوك. (s.d.). ا. بن شارف & ل. عثمان

عدنان بن حيدر بن درويش. (2007). حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة . اتحاد المصارف العربية.

عرقوب خديجة، و كنزة جمال. (جوان، 2016). ممارسات الحوكمة كالية للنخد من مخاطر الفساد الاداري والمالي(التجربة الإماراتية). الباحث الاقتصادي (05).

عناني عبد الله. (11 جوان، 2017). دور لجنة التدقيق في تدقيق حوكمة المؤسسات. الباحث الاقتصادي (07).

عناني عبد الله. (11 جوان، 2017). دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة المؤسسات. الباحث الاقتصادي (07).

محمد ياسين غادر. (15-17 ديسمبر، 2012). محددات الحوكمة ومعاييرها. صفحة لبنان.

مهند محمد موسى العبيني. (2012). أثر اليات الحوكمة الضريبية على الايرادات الضريبية(أطروحة دكتوراة). كلية الأعمال، عمان : جامعة عمان العربية.

نعيم دهمش. (بلا تاريخ). لجان التدقيق (نشاطها، مهامها، مسؤولياتها، ودورها في تعزيز الإفصاح). تاريخ الاسترداد 20 أوت، 2022، من infotechcountants.com.

نوار محمد منير علي، و يعقوب فيحاء عبد الله. (2017). دور لجان التدقيق في التقليل من خطر ارتباط المدقق الخارجي وحكمه بشأن قبول التكاليف (بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة ومكاتب التدقيق). دراسات محاسبية ومالية، 12 (38).